أكد لي أن الرضا التام عن الأداء لا يكون إلا بعد تحقيق قدر كبير من القضايا المهمة

المطير بعد لقائه ولي العهد: سموه حريص على دفع السلطتين إلى مزيد من الإنجاز

سمو ولي العهد مستقبلا محمد المطير

المطير وعبدالوهاب العيسى

لمست بوضوح التحفيز والتشجيع على الاستمرار بالتنسيق وتحقيق الإنجازات وليس أي تفسير آخر للنطق السامي
العيسى: رئيس مجلس الأمة بالإنابة نقل لي رسالة ولي العهد متضمنه دعمه الكامل للحكومة
الخيار "المرحلي" القادم هو مد يد التعاون للحكومة الحالية بشرط استعجال الملفات العاجلة

أكد رئيس مجلس الأمة بالإنابة محمد براك المطير حرص سمو ولي العهد الشيخ مشعل الأحمد على دفع السلطتين نحو مزيد من الإنجاز والإنتاجية بما يحقق طموح الشعب.

وقال المطير " تشرفت بلقاء سمو ولي العهد الشيخ مشعل الأحمد أمس، واستمعت إلى نصائحه وتوجيهاته".

وأضاف المطير "وظهر واضحا من خلال اللقاء مع سمو ولي العهد حرصه على دفع السلطتين إلى مزيد من الإنجاز والإنتاجية بما يحقق طموح الشعب، وأن الرضا التام عن أداء السلطتين عند سموه لا يكون إلا بعد تحقيق القدر الأكبر من القضايا التي تهم الوطن والمواطنين".

وأكد المطير أنه " بعد لقاء سموه زاد اليقين أن هذا هو المفهوم من النطق السامي، فالذي لمسته بوضوح هو التحفيز والتشجيع على الاستمرار بالتنسيق، وتحقيق الإنجازات، وليس أي تفسير آخر، عندها سيتحقق رضا سموه الكامل عن أداء السلطتين".

من جهته قال النائب عبدالوهاب العيسى: نقل لي رئيس مجلس الأمة بالإنابة محمد المطير رسالة من سمو ولي العهد متضمنة دعمه الكامل للحكومة للعمل والانجاز

هذه الرسالة الواضحة من سموه تأتي تأكيداً لما نسعى له كنواب في أن تكون هناك حكومة واحدة تدير البلد وهي صاحبة القرار التنفيذي النافذ، خاصة بعد أن اتضح خلال الفترة السابقة أن الكويت تدار بحكومتين في داخل القصر الواحد.

وعليه، كان موقفنا المعلن من عدم التعاون رسالة احتجاج سياسي على محاولة نقل صراع الحكومتين الى قاعة عبدالله السالم.

فإما دعما صريحاً واضحاً لحكومة واحدة أو الاستقالة وحل مشاكل الأسرة بعيداً عن الشعب ومجلسه

وبما أن الرسالة التي وصلت للمجلس اليوم مضمونها أن في الكويت حكومة واحدة فقط يرأسها سمو الشيخ أحمد النواف بدعم ومباركة سمو ولي العهد الشيخ مشعل الأحمد بكامل الصلاحيات بدون تعطيل او عرقلة

أصبح الخيار "المرحلي" القادم هو مد يد التعاون للحكومة الحالية بشرط استعجال الملفات العاجلة ومنها تسكين القياديين وإقرار القوانين التي ينتظرها الشعب الكويتي الذي عانى خلال الحقبة السابقة من تفشي الفساد وتعطل التنمية.

خلال كلمته في الاجتماع الـ17 لرؤساء مجالس الشورى والنواب والوطني والأمة في دول "التعاون"

السعدون: الأوضاع الإقليمية بالغة الدقة والمتغيرات الدولية تحتم علينا اللحمة والتكاتف

السعدون خلال إلقاء كلمته

نتابع بكل أسى ما يجري حاليا في فلسطين المحتلة وما يقوم به الكيان الصهيوني

موقف الشعب البرلمانية في انتصارها للبند الطارئ بشأن وقف الحرب في غزة يستحق الإشادة

أكد رئيس مجلس الأمة أحمد السعدون أن الأوضاع الإقليمية بالغة الدقة والمتغيرات الدولية تحتم علينا استمرار التعاون والتشاور والتكاتف، والعمل جاهدين على تعزيز اللحمة الخليجية في مواجهة ما تمر به المنطقة من تحديات.

وأعرب السعدون خلال كلمته في الاجتماع الـ17 لرؤساء مجالس الشورى والنواب والوطني والأمة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية عن ثقته الكبيرة في تحقيق الجهود الخليجية المشتركة متطلبات شعوبها قائلا " نحن على ثقة بأننا قادرون -بإذن الله- على حمل الأمانة والوفاء بها والنهوض لتعزيز مسيرة دولنا".

وفيما يلي نص كلمة الرئيس السعدون:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خير المرسلين محمد بن عبدالله وعلى آله وصحبه ومن والاه إلى يوم الدين.

معالي الأخ حسن بن عبدالله الغانم رئيس مجلس الشورى بدولة قطر الشقيقة

الإخوة والأخوات أصحاب المعالي والسعادة رؤساء مجالس الشورى والنواب والوطني والأمة

السادة الحضور

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

بداية نتقدم للأخوات والإخوة في دولة قطر الشقيقة بجزيل الشكر وعظيم الامتنان على حفاوة الاستقبال وكرم الضيافة.

السيدات والسادة

قدرنا اليوم أننا نعيش في أوضاع إقليمية بالغة الدقة وفي متغيرات دولية تحتم علينا استمرار التعاون والتشاور والتكاتف، مصداقا لقول الحق في محكم تنزيله "واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا" وأن نعمل جاهدين على تعزيز اللحمة الخليجية في مواجهة ما تمر به المنطقة من تحديات، وأن نسعى لتحقيق متطلبات شعوب مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ونحن على ثقة بأننا قادرون -بإذن الله - على حمل الأمانة والوفاء بها والنهوض لتعزيز مسيرة دولنا.

الحضور الكريم

نجتمع اليوم ونحن نتابع بكل أسى ما يجري حاليا في فلسطين المحتلة وما يقوم به الكيان الصهيوني من تدمير وتهجير وحملات إبادة جماعية في قطاع غزة، ورفض الكيان الصهيوني الانصياع لقرارات الشرعية الدولية، وعدم الاكتراث للنداء الإنساني في وقف جرائمه وعدوانه ورفضه للدعوى بفتح المعابر لإيصال المساعدات الإنسانية العاجلة ومعالجة المصابين المدنيين.

ولنا أن نستذكر بعد هذا الإصرار الصهيوني على استمرار عدوانه، ما صدر في عام 1975 عن دورة رؤساء دول وحكومات الوحدة الأفريقية في أغسطس 1975 والذي رأى "إن النظام العنصري الحاكم في فلسطين المحتلة والنظامين العنصريين الحاكمين في زيمبابوي وجنوب أفريقيا ترجع إلى أصل استعماري واحد مشترك، وتشكل كيانا كليا، ولها هيكل عنصري واحد وترتبط ارتباطا عضويا في سياستها الرامية إلى إهدار كرامة الإنسان وحرمته".

وأن نستذكر كذلك الإعلان السياسي واستراتيجية تدعيم السلم والأمن الدوليين وتدعيم التضامن والمساعدة المتبادلة فيما بين دول عدم الانحياز اللذين تم اعتمادهما في مؤتمر وزراء خارجية دول عدم الانحياز في أغسطس عام 1975 أدانا الصهيونية بوصفها تهديدا للسلم والأمن العالميين وطلبا مقاومة هذه الأيديولوجية العنصرية (الإمبريالية).

وبعد استحضار المواقف السالف الإشارة إليها، نجد أنه على الرغم من الدعم العسكري والمادي والسياسي والمعنوي غير المحدود الذي تلقاه الكيان الصهيوني من عدد من الدول في عدوانه على غزة، فإن ما يستحق الإشارة إليه هو موقف الشعب البرلمانية في انتصارهم للبند الثاني من البندين الطارئين في مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي المعقود في أنغولا في الفترة ما بين 27-22 أكتوبر 2023 والمقدمين من كل من : الأول مقدم من قبل وفد كندا باسم وفود الأرجنتين والنمسا وكرواتيا وفنلندا وفرنسا وإيطاليا وهولندا والسويد والمملكة المتحدة بعنوان: " نحو أساس مشترك لتحقيق السلام"، والثاني مقدم من قبل أعضاء برلمانيّ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ودولة الكويت باسم المجموعة العربية، وإندونيسيا والجمهورية الإسلامية الإيرانية وجنوب أفريقيا باسم المجموعة الأفريقية بعنوان: وقف الحرب وانتهاكات حقوق الإنسان في غزة".

وعلى الرغم من أن أيا من البندين الطارئين لم يحصل على أغلبية الثلثين المطلوبة لإدراجه كبند طارئ إلا أن نتيجة التصويت على البند الثاني كانت كالتالي:

607 أصوات مؤيدة
439 صوتا معارضا
219 صوتا ممتنعا

بينما كانت نتيجة التصويت على البند الأول كالتالي:

507 أصوات مؤيدة
452 صوتا معارضا
306 أصوات ممتنعة

وأن نشير كذلك إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة المعنون" حماية المدنيين والتمسك بالالتزامات القانونية والإنسانية الصادر بتاريخ 27 أكتوبر 2023 والذي يدعو إلى هدنة إنسانية فورية دائمة ومستدامة في غزة بأغلبية:

120 صوتا موافقا
45 صوتا ممتنعا
14 صوتا غير موافق (من بينهم صوت مندوب الكيان الصهيوني)

وهو ما يدعونا بعد كل ما سلف أن نسأل المولى جل وعلا أن يستمر الموقف -لكن هذا الموقف لا يمكن أن يستمر إلا باستمرار الدعم والموقف العربي الواضح ضد هذا العدوان من الكيان الصهيوني - على أن يستمر الموقف الدولي الداعي إلى وقف العدوان الصهيوني على غزة فورا.. وأن يحل السلام في المنطقة وأن نشهد قيام الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة الكاملة.

وختاما

نبتهل إلى العلي القدير أن يحفظ دولنا الخليجية من كل مكروه وأن يسبغ عليها نعمة الأمن والأمان والتقدم والازدهار

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

اللجنة أمهلت وزارة النفط شهرا للرد المكتوب

«الموارد البشرية»: تجاوب حكومي بشأن اقتراح العمل في قطاع الأعمال النفطية الخاص

جانب من اجتماع لجنة الموارد البشرية البرلمانية

ناقشت لجنة الموارد البشرية في اجتماعها أمس الثلاثاء اقتراحا بقانون بشأن العمل في قطاع الأعمال النفطية الخاص، بحضور مسؤولين في وزارة النفط، ومؤسسة البترول الكويتية.

وقال رئيس اللجنة النائب فارس العتيبي في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة إن اللجنة لمست تجاوبا من القيادات النفطية التي حضرت الاجتماع بشأن الاقتراح المكون من 17 مادة.

وأوضح أن اللجنة انتهت إلى الاتفاق مع الجانب النفطي على ضرورة أن يكون الرد على الاقتراح وبعض النصوص المعدل عليها خلال شهر، ليتم التصويت عليه في اللجنة ورفعه إلى المجلس.

وبشر العتيبي العاملين في القطاع النفطي الخاص بتجاوب القيادات النفطية مع الاقتراح وانه بعد ورود الرد الرسمي سيكون هناك اتفاق نيابي حكومي على أن يرى النور في أقرب وقت.

ووفقا للاقتراح بقانون المقدم من 5 نواب فانه يهدف إلى حماية حقوق العامل الكويتي في القطاع النفطي الخاص ومنحه الحقوق والمزايا كافة الواردة في لائحة القطاع النفطي العام.

مع إلزام جهة العمل باعتماد المؤهل الجديد

الطمار: دعم كامل لمقترح الجمع بين الوظيفة والدراسة في الخارج

خالد الطمار

أكد النائب خالد الطمار استمرار دعمه للاقتراح بقانون بشأن أحقية الموظفين في الجمع بين الوظيفة والدراسة وإلزام جهة عملهم باعتماد المؤهل الدراسي الحاصلين عليه.

وقال الطمار في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إن المادة 13 من الدستور نصت على أن التعليم ركن أساسي لتقدم المجتمع، كما نصت المادة 40 من الدستور على ان التعليم حق للكويتيين تكفله الدولة وترعاه وفقا للقانون.

وأكد الطمار الاستمرار في المتابعة ومواصلة العمل حتى دعم وإقرار المقترح بشأن الدارسين خارج الكويت مع وضع ضوابط لضمان جودة التعليم مثلما تم إقراره داخل الكويت.

5 نواب يقترحون زيادة مخصصات المرضى الذين يُعالجون في الخارج على نفقة الدولة ومرافقيهم

5 نواب يقترحون زيادة مخصصات المرضى للعلاج بالخارج

أعلن 5 نواب عن تقدمهم باقتراح برغبة بزيادة مخصصات المرضى ومرافقيهم الذين يُعالجون في الخارج على نفقة الدولة لتكون مخصصات المرضى مائة دينار ومخصصات مرافق المريض خمسين دينارا.

ونص الاقتراح الذي تقدم به كل من النواب فارس العتيبي، وبدر نشمي ومحمد الحويلة، وسعدود العصفور، ومبارك الحجرف على ما يلي:

إن الحق في العلاج حق أصيل كفله الدستور ونصت عليه قوانين الدولة، ولغاية حفاظ هذا الحق ورعايته قرر أن يجعل للمريض مرافقا يسعف به من مشقات العلاج.

ومراعاة لظروف المرضى ومرافقيهم في الخارج وما يعانونه من أعباء مالية أثناء تلقيهم العلاج في الخارج بسبب غلاء المعيشة والسكن في البلدان، وإيمانا بحقهم وواجبنا الذي يحتم علينا الوقوف بجانبهم أثناء علاجهم في الخارج جاء هذا الاقتراح بزيادة مخصصات المرضى ومرافقيهم بواقع 25 دينارا عن المخصصات الحالية لكل منهم.

لذا فإننا نتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

زيادة مخصصات المرضى ومرافقيهم الذين يُعالجون في الخارج على نفقة الدولة وذلك باعتماد مخصصات المرضى لتكون مائة دينار واعتماد مخصصات مرافق المريض لتكون خمسين دينارا.